بين المبني للفاعل والمبني للمفعول.

ونأتي إلى باب المفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر.

قال الصفار: لما كان الفعل يتعدى إلى ثلاثة تعدى المفعول إلى اثنين، مثل رأيت عبد الله أبا فلان. وأرى هنا بمعنى أظن ورأيت يتعدى إلى مفعولين على معنيين: علمت وظننت وقد توافر هذان المعنيان في قوله تعالى: ﴿انهم يرونه بعيداً ونراه قريباً﴾ أي يظنونه بعيداً ونعلمه قريباً.

ومن المعروف أن (أرى) لا يكون مفعوله إلا ضمير المتكلم وذاك مبني لكل فاعل فلو غير إلى المفعول لكان مفعوله كل اسم، ولكن الصفار لا يمتنع عنده قياساً أرى عبد الله ويكون مغيراً من أرى بمعنى أعلم لكن لم يسمع قط[1].

أما باب ما تعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال فيقول عنه الصفار: إن سيبويه أورد هذا الباب هنا لأنه سبق أن عالج ظرفي الزمان والمكان وهما مفعول فيه والحال شبيهة الظرف إذ هي مفعول فيها أيضاً، ثم يشرح الفرق بين وقع عليه الفعل ووقع فيه الفعل، ويرى أن وقع عليه أعم ويأتي باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول.. ولا يجوز فيه الاقتصار على الفاعل والحديث عن النواسخ ـ كان واخواتها ـ وقد جعل سيبويه المبتدأ فاعلاً والخبر مفعولاً ذلك لأن المنصوب كما يقول الصفار قد قام مقام الحدث لهذه الأفعال، ثم عدد الصفار أفعال هذا الباب كما استوفاها النحويون.

---

(1) ذلك لأن تأثير هذه الأفعال إنما هو في المفعول الثاني ألا ترى أن الظن والعلم إنما يتعلقان بالثاني لأن الشك وقع فيه والأول كان معروفاً عنده فصار ذكره كاللغو فلذلك جاز أن يتعدى ضمير الأول إلى الثاني لأن الأول كالمعدوم والتعدي في الحقيقة إلى الثاني.

شرح المفصل 7/88